

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

RECD. 18 JUL 1957

REPL.

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في اول ذي الحجة سنة ١٣٧٦ ( ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ )

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن  
الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون  
العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات  
والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم  
الأصلية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧  
المشار اليه النص الآتي :

" يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون  
والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات  
والمؤسسات العامة ويمتد في حكم الموظف في هذا الشأن أعضاء مجالس  
الإدارة المتديون والمديرون في الشركات المساهمة الذين يمتنون كممثلين  
أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة " .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون  
ويعمل به ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في اول ذي الحجة سنة ١٣٧٦ ( ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ )

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧  
في شأن المؤسسة الاقتصادية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة  
الاقتصادية ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة  
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية  
المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف فقرة أخيرة إلى المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠  
لسنة ١٩٥٧ يكون نصها كالتالي :

" وتعتبر أموال المؤسسة أموالا خاصة إلا ما خصص منها لمنفعة عامة  
بقرار من رئيس الجمهورية أو بالفعل " .

مادة ٢ - يضاف بنسب جديد إلى المادة ٥ من القانون رقم ٢٠  
لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على النحو الآتي :

" ( هـ ) اقراض الشركات التي تساهم في رأسمالها ، أو ضمانها فيما  
تعقده من قروض " .

مادة ٣ - تضاف فقرة رابعة إلى المادة ٧ من القانون رقم ٢٠  
لسنة ١٩٥١ المشار إليه نصها كالتالي :

" يصدر الترخيص المنصوص عليه في المواد ٣٢ و ٣٣ و ٤٥ من القانون  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه من مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية وذلك  
بالنسبة لمثلها في مجالس إدارة الشركات المساهمة التابعة لها " .

مادة ٤ - يعدل نص الفقرة الأولى من المادة ٩ من القانون رقم ٢٠  
لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر على الوجه الآتي :

" إذا كانت حصة المؤسسة في رأس مال إحدى الشركات لا تقل عن  
٢٥٪ كان لرئيس مجلس إدارة المؤسسة حق طلب إعادة النظر في كل  
قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ  
إبلاغه به وإلا اعتبر القرار نافذا .